

خارج الفقہ

۳۱

۱۴۰۳-۳-۶ قصاص الطرف

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

في النفس

فيما دونها

القصاص

الموجب في قصاص ما دون النفس

- القسم الثاني في قصاص ما دون النفس
- مسألة ١ الموجب له هاهنا كالموجب في قتل النفس، و هو الجنائية العمدية مباشرة أو تسبباً حسب ما عرفت، فلو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو عمد، قصد الإيتلاف به أو لا، و لو جنى بما لا يتلف به غالباً فهو عمد مع قصد الإيتلاف و لو رجاء.

يشترط في جواز الاقتصاص في ما دون

النفس ما يشترط في الاقتصاص في النفس

- مسألة ٢ يشترط في جواز الاقتصاص فيه ما يشترط في الاقتصاص في النفس من
- **التساوي** في الإسلام
- و الحرية
- و **انتفاء الأبوة**
- و كون **الجاني عاقلاً بالغاً**،
- فلا يقتص في الطرف لمن لا يقتص له في النفس.

لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة

- مسألة ٣ لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة فيقتص فيه للرجل من الرجل و من المرأة من غير أخذ الفضل، و يقتص للمرأة من المرأة و من الرجل لكن بعد رد التفاوت فيما بلغ الثلث كما مر.

يشترط في المقام زائدا على ما تقدم

- مسألة ٤ يشترط في المقام زائدا على ما تقدم التساوي في السلامة من الشلل و نحوه* على ما يجيء أو كون المقتص منه أخفض، و التساوي في الأصالة و الزيادة، و كذا في المحل على ما يأتي الكلام فيه، فلا تقطع اليد الصحيحة مثلا بالشلء** و لو بذلها الجاني، و تقطع الشلاء بالصحيحة، نعم لو حكم أهل الخبرة بالسراية بل خيف منها يعدل إلى الدية.

* على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهراني)

** على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهراني)

المراد بالشلل

- مسألة ٥ المراد بالشلل هو يبس اليد بحيث تخرج عن الطاعة و لم تعمل عملها و لو بقى فيها حس و حركة غير اختيارية،
- و التشخيص موكول إلى **العرف** كسائر الموضوعات،
- و لو قطع يدا بعض أصابعها شلاء ففي قصاص اليد الصحيحة تردد*،
- و لا أثر للتفاوت بالبطش و نحوه، فيقطع اليد القوية بالضعيفة، و اليد السالمة باليد البرصاء و المجروحة.
- * الأحوط منع القصاص. (مهدى الهادوى الطهرانى)

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• مسألة ٦ يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده، فتقطع اليمين باليمين و اليسار باليسار، و لو لم يكن له يمين و قطع اليمين قطعت يساره، و لو لم يكن له يد أصلاً قطعت رجله على رواية معمول بها، و لا بأس به، و هل تقدم الرجل اليمنى فى قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى فى اليد اليسرى أو هما سواء؟ وجهان،*

• *الظاهر تقدمها

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• و لو قطع اليسرى و لم يكن له اليسرى فالظاهر قطع اليمنى على إشكال***، و مع عدمهما قطع الرجل، و لو قطع الرجل من لا رجل له فهل يقطع يده بدل الرجل؟ فيه وجه لا يخلو من إشكال***، و التعدى إلى مطلق الأعضاء كالعين و الأذن و الحاجب و غيرها مشكل، و إن لا يخلو من وجه سيما اليسرى من كل باليمنى.

• *** بل بلا إشكال

• *** بل لا يخلو من قوة

لو قطع أيدي جماعة على التعاقب

- مسألة ٧ لو قطع أيدي جماعة على التعاقب قطعت يداه ورجلاه بالأول فالأول، و عليه للباقيين الدية، و لو قطع فاقد اليدين و الرجلين يد شخص أو رجله فعليه الدية.

يعتبر في الشجاج التساوى

- مسألة ٨ يعتبر في **الشجاج** التساوى بالمساحة طولا و عرضا، قالوا و لا يعتبر عمقا و نزولا، بل يعتبر حصول اسم الشجة، و فيه تأمل و إشكال و الوجه التساوى مع الإمكان، و لو زاد من غير عمد فعليه الأرش، و لو لم يمكن إلا بالنقص لا يبعد ثبوت الأرش في الزائد على تأمل، هذا في **الحارصة** و **الدامية** و **المتلاحمة**، و أما في **السمحاق** و **الموضحة** فالظاهر عدم اعتبار التساوى في العمق، فيقتص المهبول من السمين إلى تحقق **السمحاق** و **الموضحة**.

لا يثبت القصاص في ما في قصاصه تغرير
بنفس أو طرف

- مسألة ٩ لا يثبت القصاص فيما فيه تغرير بنفس أو طرف، و كذا فيما لا يمكن الاستيفاء بلا زيادة و نقيصة كالجائفة و المأمومة، و يثبت في كل جرح لا تغرير في أخذه بالنفس و بالطرف و كانت السلامة معه غالباً فيثبت في الحارصة و المتلاحمة و السمحاق و الموضحة، و لا يثبت في الهاشمة و لا المنقلة و لا لكسر شيء من العظام، و في رواية صحيحة إثبات القود في السن و الذراع إذا كسرا عمداً، و العامل بها قليل.

الاقتصاص قبل اندمال الجناية

- مسألة ١٠ هل يجوز الاقتصاص قبل اندمال الجناية؟ قيل: لا، لعدم الأمن من السراية الموجبة لدخول الطرف في النفس، و الأشبه الجواز و في رواية لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرأ، و في دلالتها نظر، و الأحوط الصبر سيما فيما لا يؤمن من السراية، فلو قطع عدة من أعضائه خطأ هل يجوز أخذ دياتها و لو كانت أضعاف دية النفس أو يقتصر على مقدار دية النفس حتى يتضح الحال فان اندملت أخذ الباقي و إلا فيكون له ما أخذ لدخول الطرف في النفس؟ الأقوى جواز الأخذ و وجوب العطاء نعم لو سرت الجراحات يجب إرجاع الزائد على النفس

كيفية الاقتصاص

- مسألة ١١ إذا أريد الاقتصاص **حلق الشعر عن المحل** إن كان يمنع عن سهولة الاستيفاء أو الاستيفاء بحدّه، و **ربط الجاني** على خشبة أو نحوها بحيث لا يتمكن من الاضطراب، ثم **يقاس بخيط** و نحوه و يعلم طرفاه في محل الاقتصاص، ثم **يشق** من إحدى العلامتين إلى الأخرى، و لو كان جرح الجاني ذا عرض يقاس العرض أيضاً، و إذا شق على الجاني الاستيفاء دفعةً يجوز الاستيفاء بدفعات، و هل يجوز ذلك حتى مع عدم رضا المجنى عليه؟ فيه تأمل.

زاد المقتص في جرحه

• مسألة ١٢ لو اضطرب الجاني فزاد المقتص في جرحه لذلك فلا شيء عليه، و لو زاد بلا اضطراب أو بلا استناد إلى ذلك فان كان عن عمد يقتص منه، و إلا فعليه الدية أو الأرش، و لو ادعى الجاني العمد و أنكره المباشر فالقول قوله، و لو ادعى المباشر الخطأ و أنكر الجاني قالوا: القول قول المباشر، و فيه تأمل*.

• * لا وجه لهذا التأمل لأن دعوى الخطأ من المباشر هو مثل انكاره للعمد فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

القصاص في شدة الحر و البرد

- مسألة ١٣ يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر و البرد **وجوباً** إذا خيف من السراية، و **إرفاقاً** بالجاني في غير ذلك، و لو لم يرض في هذا الفرض المجنى عليه ففي جواز التأخير نظر.

آلة القصاص

• مسألة ١٤ لا يقتص إلا بحديدة* حادة غير مسمومة و لا كالة مناسبة لاقتصاص مثله، و لا يجوز تعذيبه أكثر مما عذبه، فلو قلع عينه بآلة كانت سهلة في القلع لا يجوز قلعها بآلة كانت أكثر تعديبا،

• * بآلة سواء كانت حديدة أم غيرها.

- و جاز القلع باليد إذا قلع الجاني بيده أو كان القلع بها أسهل، و الأولى للمجنى عليه مراعاة السهولة، و جاز له المماثلة، و لو تجاوز و اقتص بما هو موجب للتعذيب و كان أصعب مما فعل به فلولو الى تعزيره، و لا شيء عليه، و لو تجاوز بما يوجب القصاص اقتص منه، أو بما يوجب الأرش أو الدية أخذ منه.

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- مسألة ١٥ لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني مع كونه أقل في المجنى عليه لكبر رأسه مثلاً كأن يكون رأس الجاني شبراً و رأس المجنى عليه شبرين و جنى عليه بشبر يقتص الشبر و إن استوعبه،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- و إن زاد على العضو كأن جنى عليه في الفرض بشبرين لا يتجاوز عن عضو بعضو آخر، فلا يقتص من الرقبة أو الوجه، بل يقتص بقدر شبر في الفرض، و يؤخذ للباقي بنسبة المساحة إن كان للعضو مقدر و إلا فالحكومة،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- وكذا لا يجوز تتميم الناقص بموضع آخر من العضو، و لو انعكس و كان عضو المجني عليه صغيرا فجنى عليه بمقدار شبر و هو مستوعب لرأسه مثلا لا يستوعب في القصاص رأس الجاني، بل يقتص بمقدار شبر و إن كان الشبر نصف مساحة رأسه.

لو أوضح جميع رأسه

- مسألة ١٦ لو أوضح جميع رأسه بأن سلخ الجلد و اللحم من جملة الرأس فللمجنى عليه ذلك مع مساواة رأسهما في المساحة، و له الخيار في الابتداء بأي جهة، و كذا لو كان رأس المجنى عليه أصغر، لكن له الغرامة في المقدار الزائد بالتقسيط على مساحة الموضحة، و لو كان أكبر يقتص من الجاني بمقدار مساحة جنايته، و لا يسلخ جميع رأسه، و لو شجه فأوضح في بعضها فله دية موضحة، و لو أراد القصاص استوفى في الموضحة و الباقي.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• مسألة ١٧ فى الاقتصاص فى الأعضاء غير ما مر كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال كالعينين و الأذنين و الأنثيين و المنخرين و نحوها لا يقتص إحداهما بالأخرى، فلو فقئ عينه اليمنى لا يقتص عينه اليسرى، و كذا فى غيرهما*،

• * هذا إذا كان للجانى العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• و كل ما يكون فيه الأعلى و الأسفل يراعى فى القصاص المحل، فلا يقتص الأسفل بالأعلى كالجفنين و الشفتين*.

• * هذا فيما إذا كان للجاني الأسفل واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص الأسفل للأعلى إذا لم يكن للجاني الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• مسألة ١٨ في الأذن قصاص يقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى* و تستوى أذن الصغير و الكبير، و المثقوبة و الصحيحة إذا كان الثقب على المتعارف، و الصغيرة و الكبيرة، و الصماء و السامعة، و السمينه و الهزيلة،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• و هل تؤخذ الصحيحة بالمخرومة و كذا الصحيحة بالمشقوبة على غير المتعارف بحيث تعد عيباً أو يقتص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي أو يقتص مع رد دية الخرم؟ وجوه لا يبعد الأخير*، و لو قطع بعضها جاز القصاص.

• * الأقوى هو الإقتصاص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي إلا أن لا يكون هذا الإقتصاص غير مقدور فيأخذ الدية فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

• مسألة ١٩ لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه و التصقت فالظاهر عدم سقوط القصاص، و لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه و التصقت ففي رواية قطعت ثانية* لبقاء الشين، و قيل يأمر الحاكم بالإبانه لحمله الميتة و النجس، و في الرواية ضعف**،

• * و الأحوط عدم جواز قطعه ثانية.

• ** ليس فيها ضعف من حيث السند و إن كان مفادها غريب فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

- و لو صارت بالإلصاق حية كسائر الأعضاء لم تكن ميتة، و يصح الصلاة معها، و ليس للحاكم و لا لغيره إبانيتها. بل لو أبانه شخص فعليه القصاص لو كان عن عمد و علم، و إلا فالدية،
- و لو قطع بعض الأذن و لم بينها فإن أمكنت المماثلة في القصاص ثبت و إلا فلا، و له القصاص و لو مع إلصاقها.

لو قطع أذنه فأزال سمعه

• مسألة ٢٠ لو قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان،
و لو قطع أذنا مستحشفة شلاء ففي القصاص
إشكال، بل لا يبعد ثبوت ثلث الدية*.

• * أي ثلث دية الأذن الصحيحة و هي سدس الدية
الكاملة و يدل عليه صحیحة أبي بصير عن الباقر
عليه السلام (وسائل الشيعة؛ ج ٢٩، ص: ٣٣٦) هذا إذا كان
العيب من حين ولادته أو حدث بآفة من الله.

يثبت القصاص في العين

• مسألة ٢١ يثبت القصاص في العين، و تقتص مع مساواة المحل، فلا تطلع اليمنى باليسرى و لا بالعكس*،

• * هذا إذا كان للجاني العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يثبت القصاص في العين

- و لو كان الجاني أعور اقتص منه و إن عمى، فان الحق أعماه، و لا يرد شيء إليه و لو كان ديته دية النفس إذا كان العور خلقه أو بآفة من الله تعالى، و لا فرق بين كونه أعور خلقه أو بجناية أو آفة أو قصاص،
- و لو قطع أعور العين الصحيحة من أعور يقتص منه*.
- * لم يشر الماتن إلى مساواة المحل و لعله مفروض في كلامه و إن كان مرفوضاً في الواقع فتأمل.

لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة

- مسألة ٢٢ لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة، فهل له مع ذلك الرد بنصف الدية؟ قيل لا، والأقوى ثبوته، والظاهر تخيير المجنى عليه بين أخذ الدية كاملة وبين الاقتصاص وأخذ نصفها، كما أن الظاهر أن الحكم ثابت فيما تكون لعين الأعور دية كاملة، كما كان خلقه أو بآفة من الله، لا في غيره مثل ما إذا قلع عينه قصاصاً.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• مسألة ٢٣ لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه، و عليه ثلث الدية*.

• * أى ثلث دية العين الصحيحة و هي سدس الدية الكاملة.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- مسألة ٢٤ لو أذهب الضوء دون الحدقة اقتصر منه بالمماثل بما أمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدقة، فيرجع إلى حذاق الأطباء ليفعلوا به ما ذكر و قيل في طريقه يطرح على أجفانه قطن مبلول ثم تحمي المرأة و تقابل بالشمس ثم يفتح عيناه و يكلف بالنظر إليها حتى يذهب النظر و تبقى الحدقة و لو لم يكن إذهاب الضوء إلا بإيقاع جناية أخرى كالتسميل و نحوه سقط القصاص و عليه الدية

يقتص العين الصحيحة بالعمشاء و الحولاء

- مسألة ٢٥ يقتص العين الصحيحة بالعمشاء و الحولاء و الخفشاء و الجهراء و العشياء

القصاص لشعر الحاجب و الرأس

• مسألة ٢٦ في ثبوت القصاص لشعر الحاجب و الرأس و اللحية و الأهداب و نحوها تأمل* و إن لا يخلو من وجه، نعم لو جنى على المحل بجرح و نحوه يقتص منه مع الإمكان.

• * بل لا إشكال فيه فيثبت القصاص مع الإمكان و إن لم يمكن فالدية الكاملة لو أزال شعر عضو بشكل كامل و لم ينبت و إن نبت فله القصاص بحلق شعره أو ثلث الدية الكاملة.

القصاص فى الأُجفان

- مسألة ٢٧ يثبت القصاص فى الأُجفان مع التساوى فى المحل*، و لو خلت أُجفان المجنى عليه عن الأهداب ففى القصاص وجهان، لا يبعد عدم ثبوته**، فعليه الدية.
- * هذا إذا كان للجانى كلا الجفنين و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى الجفن اليمنى و بالعكس و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص حينئذ.
- ** بل الظاهر ثبوته و رجع الجانى بالتفاوت.

القصاص فى الأنف

• مسألة ٢٨ فى الأنف قصاص، و يقتص الأنف الشام بعادمه، و الصحيح بالمجذوم ما لم يتناثر منه شىء، و إلا فيقتص بمقدار غير المتناثر*،

• * إن كان قد تناثر بعضه بالجذام فالمجنى عليه بالخيار بين أن يأخذ بقدره من الدية فيما بقى، و بين أن يقتص فيما بقى إن كان الذاهب مما يمكن القصاص فيه، و هو إن ذهب بالجذام جانبه فأما إن ذهب طرفه فلا، و ليس له إلا الدية فيما بقى.

القصاص فى الأنف

• و الصغير و الكبير و الأفتس و الأشم و الأقنى * سواء،
و الظاهر عدم اقتصاص الصحيح بالمستحشف الذى هو
كالشلل،

• * اى الأفتس و الأقنى هما اسمان لشكلين من الأنف
فالأقنى هو رقيق الأنف و الأفتس ضده و الأشم و
الأخشم مرتبطان بعمل الشم فالأشم هو الذى يشم به و
الأخشم هو الذى لا يشم به.

القصاص فى الأنف

• و يقتص بقطع المارن و بقطع بعضه و المارن هو ما لان من الأنف، و لو قطع المارن مع بعض القصبة فهل يقتص المجموع أو يقتص المارن و فى القصبة حكومة؟
 و جهان، و هنا وجه آخر، و هو القصاص ما لم يصل القصبة إلى العظم، فيقتص الغضروف مع المارن، و لا يقتص العظم.*

• * ففیه الحكومة و هو الصحيح.

الْقَصَاصُ فِي الْعَظْمِ

- «٥» ٢٤ بَابُ عَدَمِ ثُبُوتِ الْقَصَاصِ فِي الْعَظْمِ
- ٣٥٤٢٤ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ كُلُوبٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ عَ كَانَ يَقُولُ **لَيْسَ فِي عَظْمِ قِصَاصٍ**
- وَ قَالَ جَعْفَرُ ع «١» إِنَّ رَجُلًا قَتَلَ امْرَأَةً - فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيَّ عَ بَيْنَهُمَا قِصَاصًا وَ الزَّمَهُ الدِّيَّةَ.

الْقِصَاصُ فِي الْعُظْمِ

- (٦) - التهذيب ١٠ - ٢٨٠ - ١٠٩٧، و الاستبصار ٤ - ٢٦٦ - ١٠٠٢.
- أقول: تَقَدَّمَ الْوَجْهُ فِي الْحُكْمِ الْأَخِيرِ «٢».

الْقِصَاصُ فِي الْعَظْمِ

- ٣٥٤٢٥ - ٢ - «٣» أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن أبيه عن أبي عبد الله ع أن أمير المؤمنين ع قال: لا يمين في حدٍّ و **لا قصاص في عظم**.
- أقول: و تقدم ما يدل على المقصود في القصاص في النفس «٤».

الْقِصَاصِ فِي الْعَظْمِ

- (١) - في الاستبصار - أبي جعفر (عليه السلام).
- (٢) - تقدم في ذيل الحديث ٣ من الباب ٢٢ من هذه الأبواب.
- (٣) - نوادر أحمد بن محمد بن عيسى - ١٤٣ - ٣٦٨.
- (٤) - تقدم في الباب ٧٠ من أبواب القصاص في النفس.

القصاص في العظم

• ١٤٣٠ / ٧. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،
 عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم
 بن حميد، عن أبي بصير «٤»: عن أبي عبد الله عليه
 السلام، قال: سألته عن السن والذراع يكسران عمدا: أ
 لهما «٥» أرش أو قود؟ فقال «٦»: «قود». قال «٧»:
 قلت: فإن «٨» أضعفوا «٩» الدية؟ فقال «١٠»: «إن
 أرضوه بما شاء، فهو له «١١». «١٢»

الْقِصَاصِ فِي الْعَظْمِ

- (٤). ورد الخبر في التهذيب عن أحمد بن محمد - وقد عبر عنه بالضمير - عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي بصير. لكنه لم يرد «عن محمد بن قيس» في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب، وهو الصواب؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن قيس عن أبي بصير في موضع، ورواية عاصم بن حميد عن أبي بصير متكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٧٣ - ٤٧٥.

الْقِصَاصِ فِي الْعَظْمِ

- (٥). في «ك، بن، جد» والوسائل: «لهما» بدون همزة الاستفهام.
- (٦). في «ك، ن، جت، جد»: - / «قال: فقال».
- (٧). في «بف»: «فقال». وفي «م»: - / «قال».
- (٨). في «ن»: «إن».
- (٩). في الفقيه: + / «له».
- (١٠). في «ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «قال».

الْقِصَاصِ فِي الْعَظْمِ

- (١١). في المرآة: «يدلّ على ثبوت القصاص في كسر العظم، ولم يعمل به أحد، إلّا أن يحمل على القطع مجازاً. وأمّا السن فحكموا بالقصاص فيه مع القلع، وأمّا الكسر فاختلّفوا فيه، فذهب بعضهم إلى ثبوته إذا أمكن استيفاء المثل بلا زيادة ولا صدع في الباقي، والخبر حجة لهم».

الْقِصَاصِ فِي الْعَظْمِ

- (١٢). التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٠٧٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد ... عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي بصير. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٢٩٦، معلقاً عن عاصم بن حميد الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٢، ح ١٥٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٦، ح ٣٥٤٠٧.

القصاص فى الأنف

- مسألة ٢٩ يقتص المنخر بالمنخر مع تساوى المحل فتقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى، و كذا يقتص الحاجز بالحاجز، و لو قطع بعض الأنف قيس المقطوع إلى أصله و اقتص من الجانى بحسابه، فلو قطع بعض المارن قيس إلى تمامه فان كان نصفاً يقطع من الجانى النصف أو ثلثاً فالثلث، و لا ينظر إلى عظم المارن و صغره، أو قيس إلى تمام الأنف فيقطع بحسابه لئلا يستوعب أنف الجانى إن كان صغيراً.